

3 May 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية بشأن ضمانات الأمن السلبية

١ - منذ أن أُلقيت على مدينتي هيروشيما وناغازاكي، في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٤٥، أولى القنابل النووية التي زادت قدرتها التدميرية ١٠ ٠٠٠ مرة عن قدرة ما سبقها من العبوات المتفجرة، تم تصميم وتصنيع قنابل تزيد قدرتها التدميرية ١ ٠٠٠ مرة عن قدرة القنابل الانشطارية، ألا وهي القنابل النووية الحرارية. ولا يزال وجود الآلاف من تلك القنابل في مخزونات القوى النووية، وما تخصصه تلك القوى من بلايين الدولارات لتحديثها، يلقي بظلال من الرعب والذعر على مصير الحضارة والإنسانية. ولا يزال بنو الإنسان يعيشون تحت تهديد الاستخدام المحتمل لأفطع أنواع أسلحة الرعب الشامل في العالم، على الرغم من إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي فإن مسألة ضمان الأمن غير المشروط للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة لأسلحة نووية، من استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها، كان ولا يزال مسألة هامة وحيوية.

٢ - وفي بداية الثمانينات، قبلت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في معرض استجابتها للطلب الدولي من أجل عقد معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية ضد الأسلحة النووية، وكخطوة محدودة أولى، ببعض التعهدات المشروطة بالألا تستعمل هذه الأسلحة ضد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول التي تخلت عن إنتاج تلك الأسلحة واقتنائها. وفي أوائل شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، أعيد تأكيد هذا الالتزام من خلال بيانات انفرادية صدرت عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قبل انعقاد مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ بأيام قليلة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، حيث أخذ في الاعتبار هذه البيانات الانفرادية، واعترف "بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة



النووية في الحصول على ضمانات“. وكان مجلس الأمن واضحا عندما ”رأى أن ... القرار يشكل خطوة في هذا الاتجاه“.

٣ - وأولي الاعتبار الواجب للإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة لأسلحة نووية، إضافة إلى قرار مجلس الأمن، ضمن مجموعة متكاملة من المقررات الصادرة عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وينص المبدأ ٨ من المقرر الصادر بشأن المبادئ والغايات على ”ضرورة النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات التي من شأنها طمأنة الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة لأسلحة نووية إزاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ويمكن لهذه الخطوات أن تتخذ شكل صك ملزم قانونا من الناحية الدولية“.

٤ - وعلاوة على ذلك فإن السياسات الجديدة، ومثال عليها ”الاستعراض الأمريكي للوضع النووي“، وتطوير القنابل النووية الصغيرة السهلة الاستعمال، والزيادة التي سُجّلت مؤخرا في عدد الحالات التي وجّه فيها بعض كبار المسؤولين لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تهديدات (على غرار التهديدات الصادرة عن رئيسي الولايات المتحدة وفرنسا)، قد وضعت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، أكثر من أي وقت مضى، تحت وطأة تهديد حقيقي باستعمال الأسلحة النووية ضدها.

٥ - كذلك فإن الولايات المتحدة، بتطويرها لأنواع جديدة من الأسلحة النووية السهلة الاستعمال، وتخصيصها مؤخرا بلايين الدولارات لتحديث ترسانتها النووية، وتحديثها دولا غير حائزة لأسلحة نووية كأهداف لتلك الأسلحة غير الإنسانية، إنما تنتهك بوضوح الالتزامات التي تعهدت بها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وتضع التزامها ببيائها الانفرادي الصادر عام ١٩٩٥ موضع تساؤل جدي. لقد خصصت مئات الملايين من الدولارات لمشاريع تطوير الأسلحة النووية، كبرنامج ”ترايدنت“ في المملكة المتحدة، أو برنامج الأسلحة النووية الصغيرة في الولايات المتحدة، والغواصة الحاملة لصواريخ نووية باليستية التي أضافتها فرنسا إلى ترسانتها النووية مؤخرا. وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينتظر نشر مثل هذه الأسلحة، أو حتى استعمالها، لكي يتصدى لها. ويبدو من هذه السياسات والممارسات أن الدرس المستخلص من كابوس هيروشيما وناغازاكي قد ذهب هباء. ومن المريع أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي قد وجّها تهديدات وأعلننا رسميا عن السياسة الخطيرة الداعية إلى استعمال الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة لتلك الأسلحة.

٦ - وتعدّ البيانات الانفرادية الصادرة في عام ١٩٩٥ وقرار مجلس الأمن الذي تلاها جزأين لا يتجزأ من الاتفاق المبرم في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥. واليوم تقضي الجهود المبذولة لإضعاف الإنجازات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح إلى الحطّ بصورة خطيرة من مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧ - وترى إيران أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وينبغي ألا تشكل الأسلحة النووية أداة نفوذ سياسي، أو أن تمنح القدرة على تحديد معالم الأحداث الدولية والتأثير عليها، أو تغيير القرارات التي تتخذها الدول ذات السيادة. وينبغي إدانة الاحتفاظ بالترسانات النووية وتوسيع نطاقها، لا التفاوض عنه أو التساهل معه. فأى زيادة في القدرة النووية ينبغي أن يقابلها نقصان في المصداقية السياسية. وطالما احتوت مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية على مثل هذه الأسلحة، فلن ينعم بالأمن أي كان على سطح الأرض. وبالتالي فإن من الضروري المضي بخطوات منسقة وحازمة لوضع حدّ لهذا التوجّه المتسارع. لقد حاولت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخلق الذرائع في المحافل الدولية، بما في ذلك عملية استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، في محاولة لتحويل الأنظار عن سجلها وسياساتها المزرية.

٨ - وريثما يتم القضاء الكامل على تلك الأسلحة غير الإنسانية، وفقا لما تنص عليه الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦، ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يعلن بشكل لا لبس فيه أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها عمل غير مشروع. وفي الوقت نفسه، لا بد من أن تتواصل الجهود الرامية للتوصل إلى صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونيا بشأن الضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باعتباره إحدى المسائل ذات الأولوية المطروحة على المجتمع الدولي.

٩ - وعلى ذلك نقترح أن ينشئ المؤتمر لجنة مخصصة من أجل العمل على وضع مشروع لصك ملزم قانونا بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، تقدم فيه الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن غير مشروطة إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة، وأن يطرح مشروع الصك القانوني على مؤتمر الاستعراض المقبل للنظر فيه واعتماده. وكخطوة أولى للتصدي للقضيتين المتلازمتين وهما قضية عدم مشروعية الاستعمال وقضية ضمانات الأمن السلبية، فإننا نعتقد، على نحو ما اقترحه مجتمع المنظمات غير الحكومية، أن على مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ أن

يتخذ قراراً "يقرر المؤتمر من خلاله حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية".

١٠ - وإننا نحث بقوة هذا المؤتمر على أن يخطو خطوة إلى الأمام وأن يتخذ قراراً ملموساً بشأن ضمانات الأمن السلبية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على أساس غير مميّز وغير مشروط.